### بمشاركة الاتحادات النوعية ومنظمات الأعمال

# القاهرة تستضيف اجتماعات الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية غداً

تستضيف القاهرة غداً اجتماعات الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية والذى يضم الاتحادات العربية والمكاتب الإقليمية للاتحادات المتواجدة مقراتها فى مصر وبمشاركة جمعيات رجال الأعمال والاتحادات والغرف الصناعية والتجارية صرح بذلك الدكتور أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.

وأضاف أن المؤتمر يهدف لتوضيح أهداف الاتحادات وما تقدمه من خدمات فى دولة المقر وبحث مجالات التعاون والتنسيق بينهم وبين منظمات الأعمال.

وأضاف أن السنوات الأخيرة شهدت اتجاهاً جديداً نحو التغلب على معوقات التكامل الاقتصادى العربى، حيث بدأت بتنفيذ اتفاقية منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى عام ١٩٩٨ كبداية للتكتل العربى،فيما حقق الاقتصاد العربى خلال السنتين الماضيتين أرقاماً غير مسبوقة نسبياً زادت على ٧٪ كمعدل نمو حقيقى فى الناتج المحلى الاجمالى والذى تخطى لأول مرة التريليون دولار عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ١٠٥٢ مليار دولار، كما أن الاستثمار العربى البينى زاد زيادة ملحوظة ليصل إلى ٤٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بالمقارنة بنحو ٦ مليار دولار عام ٢٠٠٤.

ومن جانبة قال الدكتور مهندس نادر رياض رئيس الاتحاد العربي لحماية حقوق الملكية الفكرية إن إقامة السوق العربية المشتركة بات مطلبا قوميا وعربيا ملحا طال الحديث عنه لفترة امتدت اكثر من ٣٠ عاماً والأمر ليس بخاف أن التحولات الكبرى الدائرة على الساحة الدولية قد أنتجت توزيعاً جديداً للقوى الاقتصادية يعتمد فى أساسياته على الإيجابيات الاقتصادية فى ظل الإنتاج العالمى وتحرير التجارة الدولية وإزالة الكثير من كافة العوائق أمام انتقال السلع والخدمات والمعلومات ورءوس الأموال والتكنولوجيا عبر الدول " رغم تحفظ البعض علي مبدأ الكيل بمكيالين" فى ظل تواجد حركة نشطة لتعميق الاندماج والتكامل التجارى والاقتصادى بين المناطق المختلفة من العالم .

كما أن الواقع الذي نحياه في هذا التوقيت بالذات يوفر لنا عدداً من الدروس التي يجب أن نستوعبها :

أول هذه الدروس : عالم يتجه بخطي سريعة متلاحقة نحو العولمة لا مكان للعزلة والانفرادية ، والبقاء يكون للتكتلات ، ونعني التكتلات الاقتصادية التي تسبق التكتلات السياسية .

وثاني هذه الدروس أن النظام العالمي الجديد مهما اختلفت الآراء بشأنه لا يوفر لنا تعدداً في الاختيارات ، فإما أن نوفر من ذاتنا عناصر قوة واما أن نرضي بدور التابع الذليل ، وبالقطع نحن لا نرضي لانفسنا الدور الأخير . إذ أن ما يلزمنا في الواقع هو التجارة العادلة قبل أن تكون التجارة الحرة أي مبدأ A Fair Trade & not A Free Trade.

وثالث هذه الدروس أن عالم الغد لن يوفر الرخاء إلا للقادرين علي تعظيم قدراته التنافسية الإنتاجية ، وهي قدرات لا تتعاظم إلا في إطار التكتل الذي يقوم علي أساس من التكامل .

ورابع هذه الدروس إن التضحية التي قد تتطلبها البداية ستصل بنا سريعاً إلى تعظيم حساب الأرباح والمكاسب ، ومؤدي هذا أن الثمرات تتذوقها الأجيال الحالية وتنعم بها أجيال المستقبل .

يبقي أمامنا السؤال الأساسى الذي يحتاج الإجابة المباشرة وهو : هل لدينا العناصر اللازمة للتواصل مع النهضة الاقتصادية العالمية ؟

والإجابة علي هذا السؤال تعتمد

د. أحمد جويلى

علي عدد من الركائز نورد أهمها فيما يلي إن التجربة الأوروبية وتقع موقعها في مقدمة قصص النجاح علي مستوي العالم توضح إمكانية تحقيق تكتل اقتصادي بصرف النظر عن اختلاف الأنظمة السياسية .

ومؤدي هذا أن نجاح التكامل الاقتصادي وتحقيق وحدة اقتصادية لا يتعرض بل ويجب ألا يتعرض للنظم السياسية ومحاولة استبعاد الاختلافات التي قد تسود بينها شكلاً ومضموناً .

إن توازن المسيرة الاقتصادية يرتبط بالبشر والمال والأرض ، أما نجاحها فيحتاج بجانب ذلك الي الميزة التنافسية أو إرساء قاعدة المفهوم المتميز Competitive Con-ceptionوإلا بقينا عند حد الكفاية في الإنتاج والعدالة في التوزيع وهو حد لا تستقيم معه أية طموحات .

ونحن في غني عن بيان ميزة العالم العربي المطلقة في هذه المجالات الثلاث . وزيادة في الإيضاح نقول إن رؤوس الأموال العربية تزيد وتفيض على المطلوب ، بل ونستطيع ان نقرر عن حق بان رءوس الأموال هذه أسهمت وتساهم بنصيب كبير في النهضة الاقتصادية التي شهدها ويشهدها عالم الغرب .

أما الميزة التنافسية غير المختلف عليها فإنما هي مفهوم التكامل

د. نادر رياض

الاقتصادي العربي الهادف للوصول الي الوحدة الاقتصادية وهو مبدأ كنا أول من نادي به تحت مسميات شتي بدءا من القومية العربية إلى الوحدة العربية والتي تقوضت لأسباب شتي علي صخرة الأرض العربية لتصل للسوق العربية المشتركة وهو ما نحن في صدده الآن من طموحات لابد منها لنحول الموجه المرتدة الي موجه فاعلة متنامية الأثر والأهداف ،وللعجب نجحت تلك المفاهيم نفسها مع من بدأها بعدنا بأحقاب ليصبح ما نراه وما نسمعه الآن تحت مسمي الاتحاد الأوروبى الذي دأب علي تحويل السوق الأوروبية المشتركة الي ما نحن فيه من وحدة واتحاد أوروبى متكامل تتوافق فيه اللوائح والقوانين والمواصفات والتنظيمات المختلفة .

أما عن الأرض العربية والتي تحتوي علي الكنوز من الثروات التعدينية إلى جانب سهول فسيحة وسواحل طويلة تستطيع أن توفر من المحاصيل والمنتجات الحيوانية والسمكية ما يفوق قدرة الكثير من التكتلات العالمية كماً ونوعاً وتنوعاً ومن هنا فإن ارض العالم العربي كوحدة اقتصادية وليس كجزر منعزلة يمكن أن توفر لنا ميزة تنافسية بالإضافة إلى قدرة تنافسية تعطيان العالم العربي وتحقق عائداً لا حدود له ومكانة رائدة في العالم الجديد .

وتجدر الإشارة فى هذا الشأن إلى الجهود التقدمية للدكتور أحمد جويلى أمين عام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية نحو الإسراع فى تطبيق قرارات وأحكام السوق العربية المشتركة من أهمها إنشاء الاتحادات العربية النوعية المتخصصة وهى اتحادات فاعلة يمثل كل منها بيت خبرة عربيا فى مجال تخصصه وباعتبارها أحد المداخل الأساسية لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى،كما أن ما يصدر عن المجلس من اتفاقيات عربية جماعية وبرامج ودراسات وكذا آليات لتنمية التجارة البينية والاستثمار هو أمر يعكس طموحات قابلة للتنفيذ والتى تنبىء بسرعة توالى الايجابيات نحو إقامة السوق العربية المشتركة.

ولعل هذه الفرصة المواتية التي نحياها الان تكون الفرصة الحقيقية التي تمكننا من اللحاق بقطار التقدم السريع ، إن الظروف العالمية والاجيال القادمة لن تغفر لنا إن تخلفنا عن ملاحقة الركب . إذ أن صراعنا مع الزمن يجب أن يرتكز علي السرعة المتزايدة التي تسير بها عجلة التطور ، خاصة وان إمكانياتنا المالية والمادية والبشرية هي دعم فعلي لقدراتنا علي الإنجاز المستهدف إذا احسنا التخطيط والإعداد له .

فإن العالم العربي تتوافر فيه كل الآليات اللازمة للإنجاز . وعلينا في تحركنا الفوري ان ندعم هذه الاليات ، وان نستكمل الآليات الغائبة بما يوفر لنا البنية الأساسية القوية اللازمة لتحقيق ما يحتاجه العالم العربي نمواً اقتصادياً من اجل العديد من الأجيال القادمة .

كما أن ما يتوافر لدينا من إعلام قادر يجب أن يؤدي دوره في استقطاب الإنسان العربي الي الإطار الجديد الذي نستهدفه بوصف ذلك الإنسان أداة للتقدم وهو هدف هذا التقدم في ذات الوقت.